أرضية ندوة

مغرب 2030 بين رهان الأوراش الكبرى وسؤال العدالة الاجتماعية والمجالية

من تأطير :
د.منصف اليازغي | ذ. خالد تيكوكين | ذ.سمير شوقي | ذ. رضا بوكمازي

الأحد 21 شتنبر 2025
العاشرة والنصف صباحاً

يعتبر مطلب تحقيق العدالة بمختلف أبعادها من المطالب التي يمكن أن تكون عنوانا جامعا لمختلف الأجندة المطلبية التي كانت لفترات طويلة محور نضال الحركات الاجتماعية والسياسية وحتى الهوياتية في مغرب ما بعد الاستقلال. ورغم مرور أكثر من نصف قرن على استقلال المغرب ما يزال هذا المطلب يتصدر مطالب المغاربة وهيئاتهم السياسية والنقابية والمدنية، ومازال تحقيق ذلك بعيد المنال، أو تحول دون تحقيقه بشكل كامل تحديات وصعوبات وإشكالات بعضها بنيوية. فالمجتمع المغربي بكل فئاته الاجتماعية والإقتصادية والمجالية يرى أن ما تحقق من التنمية إلى حدود اليوم لا يحقق العدالة بين مختلف فئاته الاجتماعية والاقتصادية، وبين مختلف مناطقه ومجالاته، وهو المعطى الذي اعتادت كثير من الأدبيات على وصفه معضلة مغرب السرعات المتعددة.

فبالرغم مما تحقق من تنمية وازدهار على مستويات عديدة، فإن معضلة المغرب التنموية كانت دائما السير بسرعات مختلفة؛ سرعة المركز في مقابل الهامش، سرعة المدن في مقابل القرى.. الأمر الذي يجعل فئات واسعة من المغاربة خارج تغطية ثمرات مختلف النمو والبرامج التنموية للدولة. ورغم أن الخطاب الرسمي يعترف بوجود هذه التفاوتات والفوارق بين الفئات والمناطق في الاستفادة من ثمار النمو الإقتصادي في البلد، فإن البرامج والمخططات التي تطلقها الدولة تصطدم في تنزيلها بفداحة العجز على هذا المستوى مما يضعف أثرها على الفئات المستهدفة، وهو العجز الذي اكتشفه المغاربة مع بعض الكوارث الطبيعية التي ضربت بعض المناطق في المغرب كما هو الشأن مع زلزال الحوز الأخير على سبيل المثال. ويزداد عجز هذه البرامج عن رفع تحدي تحقيق مطلب العدالة والإنصاف مع غياب رؤية تنموية جامعة ومتكاملة تحقق مطلب العدالة للمغاربة بمختلف انتماءاتهم الإجتماعية والثقافية والمجالية.

ويمكن للمتبع أن يقف، دون جهد كبير، على غياب العدالة الإجتماعية والمجالية، وتحولها إلى سلوك منهجي في السياسات العمومية، بحيث يعجز المواطن في أحيان كثيرة عن فهم واستيعاب مقدار هذا التفاوت في برامج التنمية بين مختلف مناطق المغرب. فإذا كانت بعض المراكز الحضرية الكبرى في المغرب تعرف أشغال وأوراش تنموية كبرى في إطار استعدادات المغرب لاستضافة كأس العالم 2030، أو ما يطلق عليه أوراش مغرب 2030، فإن بعض المناطق المعزولة في الجبال والبوادي المغربية، لا تجد في برامج الدولة ما يساهم على سبيل المثال في: حل مشكلة العطش، أو بناء مستوصف بسيط، أو طريق غير قروي غير مصنف وغيرها من المطالب البسيطة. إن هذا المعطى هو الذي أشار إليه الملك في خطاب العرش ليوم 29 يوليوز 2025، والذي وصفه عاهل البلاد في نفس الخطاب بمغرب يسير بسرعين، في إشارة إلى فداحة الفوارق بين مجالات المغرب المختلفة.

إن الاعتراف الرسمي باستمرار مظاهر الهشاشة والفقر في مناطق عديدة، وفي صفوف فئات مجتمعية مهمة، يطرح السؤال حول الأسباب العميقة لهذا العجز في مواجهة هذه الإشكالية البنيوية التي ما تزال ترافق المغرب، وذلك بالرغم من المكاسب التنموية المحققة في مجالات اقتصادية واجتماعية عديدة، وهي المكاسب التي لم تساهم في تحسين ظروف عيش عدد غير يسير من المواطنين، ولم تخرج مناطق واسعة في أطراف المغرب من مظاهر الهشاشة والفقر، كما لم يستفد من ثمارها الجميع، وهو يمثل أحد مظاهر غياب العدالة الإجتماعية والمجالية بالمغرب.

ومن هذا المنطلق تأتي دعوة شبيبة العدالة والتنمية في ملتقاها الوطني التاسع عشر لضيوفها الكرام من أجل المساهمة الفاعلة في هذا الورش السياسي-العلمي لمناقشة موضوع: مغرب 2030 بين رهان الأوراش الكبرى وسؤال العدالة الاجتماعية والمجالية، وذلك عبر محاولة الإجابة بشكل جماعي عن الأسئلة الآتية:

- **ما هي الأسباب العميقة لإشكالية غياب العدالة الاجتماعية والمجالية في البلد؟**
- **كيف يمكن تجاوز هذا العجز المسجل على مستوى توزيع ثمار التنمية على الجميع بدون تمييز أو إقصاء؟**
- **كيف يمكن الانتقال إلى صياغة رؤية نهضوية مندمجة تتجاوز الحلول والبرامج الجزئية لإشكالية اللاعادالة في المغرب؟**
- **كيف يمكن أن يكون مدخل الإصلاح السياسي مدخلا من المداخل الأساسية لتجاوز إشكالية اللاعدالة بين الفئات والمجالات في المغرب؟**
- **هل إشكالات التوزيع العادل والمنصف للتنمية بين مختلف المجالات تتعلق بأسئلة التمويل، أم بغياب الإرادة؟**
- **هل من الممكن اعتبار احتضان المغرب لكأس العالم لسنة 2030 فرصة لتجاوز الفوارق المجالية والاجتماعية الواسعة؟ أم هي تحدي من شأنه أن يسهم في تكريس هذه الفوارق وتوسيعها؟**
- **كيف يمكن المزج بين الحاجة إلى إنجاز الأوراش الكبرى المتعلقة باحتضان كأس العالم 2030 دون المس بفلسفة الأولوية التي يفترض أن تقوم على منطق المساواة بين عموم المواطنات والمواطنات في الولوج المنصف والعادل للخدمات العمومية؟**